يتقلح جواب اخر سوا انوا المصر وافقهم في منع الصرف قوله من غير ان يقصد بل من غير
نقل عن مركب مستعمل في معنى فيكون علما على الارتجال قوله الالف والنون قبل الواو يعني
مع ذلك اعتبار العطف اولا ثم الحكم عليه بقوله ان كان لح قوله لانهما من حروف الزوايد
بالفعل فلو احتمل لفظ نونه الاصالة جاز صرفه كحسان لجواز ان يكون من الحسن كما جاز
ان يكون من الحس ويمنع ح قوله لمضارعتهما لالفي التانيث في منع دخول تاء التانيث لما
كان منع صرفهما دايرا عليه وجودا وعدما جعله وجه الشبه ولم يجعل غيره من الوجوه
وجها للشبه لان الوجوه الاخر لتساوي الوزنين صدرا كسكران وحمراء او كون الزايدين
في سكران مختصين بالمذكر كما ان الزايد تين في نحو حمراء مختصان بالمؤنث وكون السكران
صيغة اخرى مخالفة للمذكر كما ان المذكر في حمراء كذلك ولا يدور عليها منع صرفهما الا ترى
الى صرف ندمان مع تحقق تلك الوجوه ومنع عمران وعثمان مع عدمها قوله اما كونهما زايدتين
وفرعيتهما للمزيد عليه لا يظهر على هذا التقدير وجه اشتراطهم انتفاء التاء الا ان يقال وجههم
ان المجرد عن التاء اصل لما زيد عليه التاء والاصالة تنافي الفرعية تؤثران سببها قوله ولما شابها
لالفي التانيث اي في منع دخول تاء التانيث ان قلت لا بد في السبب من فرعية ولا فرعية على
هذا المذهب قلنا السبب اما المشابهة او المشابه فان كان الاول فهي فرع للطرفين
وهو ظاهر وان كان الثاني فهو فرع لما زيد عليه لكنه سبب غير اصلي لتوقفه على المشابهة
مع ان المشبه من عداد المشبه به فلا حاجة فيه الى اثبات فرعية مغايرة لفرعية المشبه به قوله
والراجح هو القول الثاني لان وجه اشتراط الطايفة الاولى انتفاء التاء غير ظاهر قوله لا الاسم
الشامل ولا الاسم المقابل للقب والكنية والمقابل لاسم الفعل والمقابل للظرف اللازم للظرفية قوله
وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد او مجموع وتثنية الضمير في قوله ان كانا باعتبار تعددهما
في انفسهما قوله او شرط ذلك الاسم فيه انه يخالف الشروط السابقة لكن يخلو عن لزوم تناف
بين اعتباري الوحدة والتعدد كما في التوجيه الاول قوله فشرطه العلمية منهم من قال انها شرط
وسبب ومنهم من قال انها شرط محقق للمشابهة لا سبب لانهما كالفي التانيث يقومان مقام
علتين قوله اولم يمتنع التاء اولم يتحقق سبب اخر كما عرفت في التركيب قوله كعمران وسلمان وعثمان
فقد جاء في الاسم حركات الفاء وفي الصفة لم يجئ كسر الفاء وجاء فتحها وضمها ايضا لكن
المؤنث ح مع التاء قوله اوفي صفة فيه انه عطف باو على عاملين مختلفين وليس على شرطه
قيل الصواب الواو بدل او لان الالف والنون يوجدان في الاسم والصفة واجيب بان
الترديد باعتبار نفس الطبيعة بل باعتبار فردها وفردها لا يكون الا في احدهما ويمكن ان يجاب
بان او للتنويع قوله لانه متى كان مؤنثه فعلى الخ هذا عند الاكثرين وجوز بعضهم اجتماعهما
وحكموا بالانصراف قد افاد بان وجود فعلى ليس مقصودا لذاته بل المقصود منه انتفاء فعلانة

فالعدول

فالعدول عنه الى ما ليس مطلوبا غير مناسب بل غير صحيح لان المطلوب قد يحصل لغير وجود
فعلى فهذا الوجه ضعيف وقد اشار المص الى ضعفه بقيل ان قلت اذا كان المطلوب من وجود
فعلى عندهم انتفاء فعلانة كان الواجب عندهم امتناع صرف رحمن لحصول المطلوب قلنا
لعل المطلوب عندهم انتفاء مؤكد مبني على دليل لفظي فالانتفاء المبني على الدليل اللفظي
لا يكون الا بوجود فعلى قوله لانه صفة خاصة لله تعالى الخ لقائل ان يقول اختصاصه تعالى
في الاستعمال لا في الوضع فاذا نظر الى الوضع كان له مؤنث بحسب القياس اما بالتاء لان الاصل
في التانيث التاء واما بالالف وهو الراجح لان فعلان فعلى اكثر من فعلان فعلانة فعلى الاول
ينبغي ان يكون منصرفا بالاتفاق وعلى الثاني ينبغي ان يكون غير منصرف اتفاقا اللهم الا ان يقال
ان الثابت بالقياس لا يعتبر ولا يكتفى قوله وندمان لما كان المراد بندمان اللفظ كان علما غير
منصرف فينبغي ان لا ينون ولا يكسر هنا الا للمشاكلة المستثنى قوله وهو كون الاسم على وزن يعد
من اوزان الفعل سواء كان له زيادة نسبة الى الفعل اولا فالاضافة في قوله وزن الفعل محمولة
على النسبة لا على زيادة النسبة واللام يحتج الى قوله فشرطه ولك ان تحمل عليها وتحمل قوله وشرطه على
شرط التحقق لا على الاشتراط لان السببية ليست الا للفرعية ولا فرعية الا فيما له زيادة
اختصاص بالفعل قوله بالفعل يعني الخ في اكثر النسخ المتن بعوض بالفعل والضمير راجع الى
الفعل وضمير يختص راجع الى الوزن وبالعكس وذا اعرب كما هو المشهور قوله وكذبذر من بذر
المال اذا اسرف قوله وخضم من خضم الشيء اكله بجميع ما فيه قوله وشلم علما لمحل بالعبرانية
لموضع بالشام يقال هو بيت المقدس قوله ومثل ضرب على البناء للمفعول وزن فعل مجهولا
من الخواص لم يات في اسماء الاجناس الا دئل لدويبة وقيل العرب قد ينقل الفعل الى اسماء
الاجناس وان كان قليلا اعليه السلام نهاكم عن قيل وقال فيجوز ان يكون منقولا من دئل بمعنى
اسرع واما دئل علما لقبيلة فيجوز ان يكون منقولا منه ومن دال بمعنى مشى مشيا مخصوصا
والتغيير للدلالة على العلمية كما قيل في شمس شمس بالضم واما الوعل لغة في الوعل واما الاسم
بمعنى الاست فشاذان قوله ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة ذهب يونس الى ان الوصع
المشترك بين القبيلتين يؤثر وذهب عيسى الى تاثيره اذا كان منقولا من الفعل كقوله انا ابن
جلا وطلاع الثنايا ه ولولا ذلك لنون جلا ويرد بانه ان كان علما فحكي مع الضمير وهو لا ينون
وان لم يكن علما فهو صفة مقدر انا ابن رجل جلا اي انكشف امره او كشف الامور قوله او يكون
انما لم يقل بدله او يغلب كما قال النحاة لان فاعل اذا جعل علما للمذكر كان منصرفا مع انه غالب
في الافعال ولم يجئ في الاسماء الا خاتم وعالم وساهم اسم شجر اسود ولان في اثبات الغلبة زيادة
مؤنة لا يقال في اثبات الاختصاص ايضا تلك الزيادة لانا نقول لعله لم يجد فيما يحترز به عن ذلك
المحذور ان قلت هذا الوزن انما يصح سببا اذا كان له زيادة اختصاص بالفعل حتى يظهر فرعيته

Copyright King Saud University